

Distr.: Limited  
3 December 2014  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة التاسعة والستون

اللجنة الثانية

البند ١٩ (ح) من جدول الأعمال

التنمية المستدامة: الانسجام مع الطبيعة

مشروع قرار مقدم من نائبة رئيس اللجنة، تيشكا فرانسيس (جزر البهاما)، بناء على  
مشاورات غير رسمية بشأن مشروع القرار [A/C.2/69/L.34](#)

## الانسجام مع الطبيعة

إن الجمعية العامة،

إذ تعيد تأكيد إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية<sup>(١)</sup> و جدول أعمال القرن ٢١<sup>(٢)</sup>  
وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١<sup>(٣)</sup> وإعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية  
المستدامة<sup>(٤)</sup> وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ  
التنفيذية)<sup>(٥)</sup>،

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢،  
المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)،  
القرار ١، المرفق الأول.

(٢) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٣) القرار د-١٩/٢، المرفق.

(٤) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس -  
٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول،  
القرار ١، المرفق.

(٥) المرجع نفسه، القرار ٢، المرفق.



الرجاء إعادة استعمال الورق



وإذ تشير إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢، المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"<sup>(٦)</sup>،

وإذ تشير أيضا إلى قراراتها ١٩٦/٦٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ و ١٦٤/٦٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ و ٢٠٤/٦٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ و ٢١٤/٦٧ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ و ٢١٦/٦٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ المتعلقة بالانسجام مع الطبيعة، وإلى قراراتها ٢٧٨/٦٣ المؤرخ ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ الذي أعلنت بموجبه يوم ٢٢ نيسان/أبريل يوما دوليا لأمنا الأرض،

وإذ تشير كذلك إلى الميثاق العالمي للطبيعة لعام ١٩٨٢<sup>(٧)</sup>،

وإذ تحيط علما بجلوسات التفاوض التي عقدتها الجمعية العامة بشأن الانسجام مع الطبيعة في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٤ للاحتفال باليوم الدولي لأمنا الأرض، سعيا إلى تحقيق التكامل المتوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة من خلال الانسجام مع الطبيعة،

وإذ تسلّم بأن كوكب الأرض ونظمه الإيكولوجية هي بيتنا وبأن "أمنا الأرض" تعبير شائع في عدد من البلدان والمناطق، وإذ تلاحظ أن بعض البلدان يعترف بحقوق الطبيعة في سياق النهوض بالتنمية المستدامة، وإذ تعرب عن اقتناعها بأن تحقيق توازن عادل بين الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للأجيال الحاضرة والمقبلة يستلزم تحقيق الوئام مع الطبيعة،

وإذ تلاحظ أن لعلم النظام الأرضي دورا مهما في سياق التشجيع على اتباع نهج شمولي لتحقيق التنمية المستدامة في ظل الانسجام مع الطبيعة،

وإذ تعرب عن القلق إزاء التدهور البيئي الموثق، والكوارث الطبيعية التي يحتمل أن تصبح أكثر تواترا وحدة، وما تخلفه الأنشطة البشرية من تأثير سلبى على الطبيعة، وإذ تسلّم بضرورة تعزيز المعرفة العلمية بآثار الأنشطة البشرية على النظم الأرضية، بهدف تشجيع وإرساء علاقة منصفة ومتوازنة ومستدامة مع الأرض،

(٦) القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق.

(٧) القرار ٣٧/٧، المرفق.

وإذ تلاحظ انعقاد المؤتمر العالمي الأول للشعوب المعني بتغير المناخ وحقوق أمنا الأرض الذي استضافته دولة بوليفيا المتعددة القوميات في كوتشابامبا في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٠<sup>(٨)</sup>،

وإذ تسلّم بأن عددا من البلدان يعتبر أمنا الأرض مصدر كل أشكال الحياة والغذاء، وبأن هذه البلدان تعتبر أمنا الأرض والبشرية كيانا حياً غير قابل للتجزئة تعيش الكائنات في ظله على نحو مترابط متشابك،

وإذ تلاحظ أن السنوات الأخيرة شهدت اتخاذ عدة مبادرات في مجال إدارة التنمية المستدامة شملت، ضمن جملة أمور، إعداد وثائق سياساتية حول العيش في انسجام مع الطبيعة،

وإذ تحيط علما بالإطار المفاهيمي للمنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية<sup>(٩)</sup>،

وإذ تسلّم بأن الناتج المحلي الإجمالي لم يُقصد به أن يكون مؤشرا لقياس التدهور البيئي الناجم عن الأنشطة البشرية وأن من الضروري التغلب على هذا القصور فيما يتعلق بالتنمية المستدامة والعمل المضطلع به في هذا الصدد،

وإذ تسلّم أيضا بوجود تفاوت في مدى توافر البيانات الإحصائية الأساسية في إطار الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة وبضرورة تحسين هذه البيانات نوعا وكما،

وإذ تؤكّد من جديد أن إحداث تغييرات جذرية في الأسلوب الذي تتبعه المجتمعات في الإنتاج والاستهلاك أمر لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة على الصعيد العالمي، وأن على جميع البلدان أن تشجع أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، مع تولّي البلدان المتقدمة النمو زمام المبادرة في هذا الصدد، على أن تستفيد جميع البلدان من هذه العملية، مع مراعاة مبادئ ريو،

وإذ تسلّم بأن العديد من الحضارات العريقة والشعوب الأصلية وثقافات الشعوب الأصلية أبدت مرارا عبر التاريخ إدراكها لصلة الأخذ والعطاء بين البشر والطبيعة التي تحفز على قيام علاقة منفعة متبادلة بينهما،

(٨) انظر A/64/777، المرفقان الأول والثاني.

(٩) IPBES/2/17.

وإذ تسلم أيضاً بالعمل الذي يضطلع به المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والعلماء فيما يتعلق بتبيان المخاطر المحدقة بالحياة على الأرض وبما يبذلونه من جهود، إلى جانب جهود الحكومات ومؤسسات القطاع الخاص، لابتكار نماذج وطرائق أكثر استدامة للإنتاج والاستهلاك،

وإذ ترى أن التنمية المستدامة مفهومٌ شمولي يستلزم تعزيز الصلة بين التخصصات في مختلف فروع المعرفة،

١ - تحيط علماً بالتقرير الخامس للأمين العام عن الانسجام مع الطبيعة<sup>(١٠)</sup>؛

٢ - تدعو الدول الأعضاء إلى النظر في ما صدر من دراسات وتقارير عن الانسجام مع الطبيعة، بما في ذلك متابعة المناقشات التي جرت في إطار الجلسات التحوارية للجمعية العامة، ومنها على سبيل المثال الحوار المعقود في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٤ بشأن تحقيق التكامل المتوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة من خلال الانسجام مع الطبيعة؛

٣ - تطلب إلى رئيس الجمعية العامة أن ينظم، في الدورة التاسعة والستين للجمعية، عملية تحاور شاملة في إطار الجلستين العامتين المقرر عقدهما أثناء الاحتفال باليوم الدولي لأمن الأرض في نيسان/أبريل ٢٠١٥. بمشاركة الدول الأعضاء ومنظمات الأمم المتحدة والخبراء المستقلين وسائر أصحاب المصلحة، للمضي قدماً في المناقشات المتعلقة بالانسجام مع الطبيعة تحقيقاً للتكامل المتوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة؛

٤ - تقر بأهمية إيلاء الاعتبار الواجب لمسألة الانسجام مع الطبيعة عند إعداد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

٥ - تشير إلى قراراتها التي طلبت فيها إلى الأمين العام أن ينشئ صندوقاً استثمارياً لتمويل مشاركة خبراء مستقلين في عملية التحوار المزمع عقدها في إطار الجلستين العامتين المقرر عقدهما أثناء الاحتفال باليوم الدولي لأمن الأرض، وتدعو في هذا الصدد الدول الأعضاء وسائر أصحاب المصلحة ذوي الصلة إلى النظر في المساهمة في هذا الصندوق الاستثماري بمجرد إنشائه؛

(١٠) A/69/322.

٦ - تشير أيضا إلى قيام أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وشعبة التنمية المستدامة التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة بتدشين الموقع الشبكي المخصص لموضوع الانسجام مع الطبيعة بمناسبة انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وتطلب إلى الأمين العام أن يواصل الاستفادة من الموقع الشبكي الحالي الذي تتعده الشعبة عن طريق جمع المعلومات والإسهامات بشأن الأفكار المطروحة والأنشطة المضطلع بها التي تشجع على اتباع نهج شمولي في تحقيق التنمية المستدامة على نحو ينسجم مع الطبيعة بهدف تحقيق التكامل بين الأعمال في العديد من التخصصات العلمية، بما يشمل سرد التجارب الناجحة في استخدام المعارف التقليدية والتشريعات الوطنية القائمة؛

٧ - تدعو إلى اتباع نهج شمولية متكاملة تجاه التنمية المستدامة تسترشد بها البشرية للعيش في انسجام مع الطبيعة وتفضي إلى بذل جهود لاستعادة عافية النظم الإيكولوجية للأرض وسلامتها؛

٨ - تدعو الدول إلى:

(أ) مواصلة بناء شبكة معرفية من أجل إرساء تصور شمولي في تحديد نهج اقتصادية جديدة تعكس حوافز العيش في انسجام مع الطبيعة وقيمه، بالاعتماد على المعلومات العلمية الحالية لتحقيق التنمية المستدامة، وتيسير دعم أوجه الترابط الجوهري بين البشرية والطبيعة والاعتراف بها؛

(ب) تشجيع الانسجام مع أمن الأرض على نحو ما هو شائع في ثقافات الشعوب الأصلية، والتعلم من تلك الثقافات، ودعم وتشجيع الجهود المبذولة انطلاقا من المستوى الوطني ووصولاً إلى مستوى المجتمع المحلي لتعكس حماية الطبيعة؛

٩ - تشجع جميع البلدان والهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة على تطوير وتحسين نوعية وكمية البيانات الإحصائية الأساسية المتعلقة بالأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، وتدعو المجتمع الدولي والهيئات المختصة في منظومة الأمم المتحدة إلى مساعدة البلدان النامية في الجهود التي تبذلها عن طريق تقديم الدعم في مجال بناء القدرات والدعم التقني؛

١٠ - تقر بضرورة وضع مقاييس للتقدم أوسع نطاقا تكمل الناتج المحلي الإجمالي من أجل اتخاذ قرارات مستنيرة في مجال السياسات العامة، وترحب في هذا الصدد بمواصلة اللجنة الإحصائية عملها من أجل إعداد برنامج عمل لوضع مقاييس أوسع نطاقا للتقدم<sup>(١١)</sup>،

(١١) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠١٣، الملحق رقم ٤ (E/2013/24)، الفصل الأول، الفرع جيم، المقرر ١١٤/٤٤.

يتم في إطاره إجراء استعراض تقني للجهود المبذولة حاليا في هذا المجال استنادا إلى عملية تقييم للممارسات الوطنية والإقليمية والدولية في قياس التقدم، وذلك بغية تحديد أفضل الممارسات وتيسير تبادل المعرفة، لا سيما لصالح البلدان النامية؛

١١ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة، في دورتها السبعين، تقريرا عن تنفيذ هذا القرار؛

١٢ - تقرر أن تواصل النظر في البند الفرعي المعنون "الانسجام مع الطبيعة" في دورتها السبعين في إطار البند المعنون "التنمية المستدامة".